مما علقا بالرفع اي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له اي
لذلك النايب وفي النصب له اي لما سوى النايب مبتدا او خبر
ونصبه برافع النايب على الصحيح فيكون متحدا او قيل برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره
في اعطي زيد درهما قبل او اخذ ان لم يكن جارا ومجرورا الخ
اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى ان يقول لفظا
ان كان مما يظهر اعرابه او محلا وتقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني
والمقدر واجاب الروداني بان المراد باللفظي ان يتوصل اليه العامل
بنفسه وبالمحلي ان يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك
في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه او المحل فدخل ما ذكر ومقابلة
لفظا احلاظا هذه في ارادة ذلك فافهم ورفع مفعول به الخ مقتضاه
ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون عنه نقض للقاعدة
وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا
وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا
ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد نفيين رفع عن بين
على النيابة اي عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده
جاز رفع العشرين اي على النيابة والرابط للجملة بالمبتدا
الضمير المجرور وقوله ونصبه اي على المفعول لنيابة الفاعل وبالنايب الفاعل
ضمير يعود على المبتدا هو الرابط فيتعين رفع التثنية
والجمع فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمرون
زيد وافي رزقهم عشرين وان شيت حذفت المجرور
المقصود بالذكر هو
اشتغال العامل عن المعمول
المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من

المرفوعات وبعضه من المنصوبات

واركان

واركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا او رفعا ويشترط
فيه ان يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم
الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر
في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع
المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع
ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سياتي وان لا يفصل
بينه وبين الاسم السابق كما سياتي ومشغول عنه
وهو الاسم السابق الذي شانه ان يعمل فيه العامل او مناسبه
الرفع او النصب لو سلط عليه ويشترط فيه ان يكون متقدما
فليس من الاشتغال نحو ضربته زيد ابدل الاسم ان نصبا كانه
بدلا من الضمير او رفع كان مبتدا اخر الجملة قبله وان يكون قابلا
للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر موكد
ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده
فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فاكرمه وان يكون
مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتدا وان يعين نصبه
لعارض كمهور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله
تعالى ورهبانية ابتدعوها صفة كما في المغني وان يكون
واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الاتي قريبا قيل فله
يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى
واياي فارهبون واياي فاعبدون واياي فاتقون ونحو لان
الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا
والتقدير واياي ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي